القدس العربي

5 أيلول/سبتمبر 2001 - صفحة 19

محاولات عَسكَرَة النظام في لبنان

د. أنطوان بصبوص
مدير مرصد الدول العربية
(تعريب ندى يونس ابو جودة)

قبل شهرين من انعقاد القمة الفرنكوفونية في بيروت، خطا النظام اللبناني خطوةً إضافية على صعيد قمعه للمعارضة، كاشفاً بذلك عن انحرافٍ مثيرٍ للقلق، إذ باتت السلطة الفعلية في أيدي جماعة عسكرية تعمل لحساب دمشق وتحظى بموافقة سياسيين يدينون لسوريا بمراكزهم و ثروتهم. أما الجيش اللبناني، الذي يتحدر منه الرئيس لحود، فقد قام بانتزاع مصداقية البرلمان عندما فرض على هذا الأخير - من خلال انتهاك صريح للدستور- العودة عن تصويته على قانون الإجراءات الجزائية بعد مضي عشرة أيام على إقراره. والقانون الجديد يقلص حقوق الموقوفين بشكل صارم. إلى ذلك، عمد الجيش إلى القضاء على ما تبقى من سلطة لدى الحكومة. وبالفعل، فقد تمت حملة التوقيفات العشوائية الواسعة التي بدأت في أوائل شهر آب بين صفوف المناضلين في سبيل السيادة والداعين إلى انسحاب الجيش السوري في غياب أي مستند قانوني يبيح القبض عليهم ومن دون علم رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل !

على أثر ذلك، اضطر رفيق الحريري إلى الاعتراف بعجزه جهراً وكذلك إلى ألإقرار بعدم قدرته على وضع حدّ لعملية التنصت على الهاتف التي لم توفّر خطوط هاتفه الخاص! وتسعى هذه الجماعة العسكرية من خلال تصرفها على هذا النحو إلى إفراغ المؤسسات من مضمونها و «استنساخ» التجربة السورية بالإفراط في استعمال السلطة وبخرقها للدستور وانتهاكها للحريات العامة والمبادئ الأولية للديموقراطية ولدولة القانون. فعوضاً عن لعب دور الدرع الواقية للمواطنين - على غرار جميع الجيوش في العالم - بالإنتشار في الجنوب الذي انسحبت منه إسرائيل، آثر الجيش اللبناني مصادرة صلاحيات المؤسسات الدستورية واندفع في مطاردة «الجن».

وتزامن هذا الأمر مع عملية توقيف مأمون حمصي، أحد النواب السوريين الذي كان مضرباً عن الطعام، من دون رفع الحصانة النيابية عنه. وذلك بسبب مطالبته بوضع الإصلاحات التي وعد بها الرئيس السوري الشاب موضع التنفيذ، بما فيها إنشاء دولة القانون ورفع حالة الطوارئ السارية منذ نحو أربعين عاماً. فانضمّ بذلك إلى مئات السجناء السياسيين الذين يقبعون في السجون السورية. إن الأمل بالتحديث الذي واكب وصول الرئيس بشّار الأسد إلى الحكم سرعان ما تبدّد، كما إن النفوذ الذي تمارسه الأجهزة الأمنية وحزب البعث على أجهزة الحكم في كلّ من سوريا ولبنان لا يشهد أي تراجع. ومن بين عمليات الخلافة الأربع التي جرت مؤخراً في البلدان العربية (في الأردن والبحرين والمغرب وسوريا)، تبيّن أن خلافة دمشق تبدو حقاً مخيّبة للآمال، إذ انّ تعاقب الأجيال والدّخول في قرن جديد لم يفسحا في المجال لأي عبور نحو الديموقراطية أو يخفّفا من سطوة الأجهزة المخابراتية على المجتمع المدني.

من جهة أخرى، شكّل وصول أرييل شارون إلى رئاسة الحكومة في إسرائيل فرصة ذهبية للنظامين السوري واللبناني تسمح لهما بتبرير تشدّدهما في ممارسة القمع ضد مجتمعاتهما تحت شعار التعبئة في وجه «الخطر الصهيوني». مع أنّ اعتماد الديموقراطية في إسرائيل ـ التي يتمتع بها مواطنوها اليهود فحسب ـ لم يَحُل دون فرض نفسها في الشرق الأدنى منذ 53عاماً. والمجتمعات العربية تعرف بكل يقين انّ الدولة العبرية كان بإمكانها أن تتحجج بحربها مع جيرانها لتنشئ حكماً ديكتاتورياً.

أمّا في لبنان، فمطالبة أيّ وطنيّ بإنهاء احتلال سوريا للبنان واستعمارها له تؤدي فوراً إلى اتهامه بالعمل لحساب إسرائيل والمشاركة في «مؤامرة صهيونية». إن الطغمة العسكرية قرّرت تجريم كلّ مطالبة تتعلّق بالسيادة ووقف بواكير المصالحة الوطنية. وفي الواقع، فانّ الحملة الأخيرة التي شنّت ضدّ المعارضة جاءت غداة المصالحة التاريخية التي تمت بين الموارنة والدروز من خلال الشخصيتين الاكثر تمثيلاً لهاتين الطائفتين، الكاردينال صفير ووليد جنبلاط. وقد أوجدت جولة البطريرك صفير في الشوف ـ وهو أول بطريرك يزور هذه المنطقة منذ قرن ونصف، إضافة إلى الاستقبال الاستثنائي الذي خصّه به السيد جنبلاط ـ دينامية مصالحة لم تستطع سوريا أو الجهات المؤيدة لها تحمّلها لأنها كانت تحمل في طيّاتها بذوراً من شأنها أن تضع حدّاً للاحتلال السوري.

ولكن بدلاً من كبح المعارضة، أدت عمليات القمع الى خلق حركة تجمّع وطني للدفاع عن الحريات العامة ودولة القانون. فتحرّك قادة يمثلون تيارات اليمين واليسار، المسيحيين والمسلمين والنقابيين، بالإضافة إلى عدّة وزراء لإدانة وحشية المخابرات. وندّد وزير العدل «بالذين داسوا بنعالهم أعناق المواطنين» كما طالب وزير الإعلام «بتوقيف المعتدين باللباس المدني الذين قاموا بضرب الشبان وقد تمّ التعرّف عليهم بسهولة على شاشات التلفزة، وطالب بمحاكمتهم ومحاكمة رؤسائهم». وفي هذا السياق، أدانت مختلف منتديات المجتمع المدني بشدّة هذه الممارسات التي تتعارض وقيم مجتمع مبني على أسس التعددية والحرية.

وحفاظاً على استمراريتهم في السلطة، يصرّ قادة الجيش اللبناني ورجال السياسة والأعمال المرتبطون بدمشق على إبقاء الاحتلال السوري، مانحين الاحتلال امتيازات استراتيجية مقابل اكتسابهم لبعض الفوائد في حقل الأعمال. من جهة أخرى، يمسك عدد من القادة السوريين بجوانب الاقتصاد الأساسية في لبنان من خلال أشخاص يسخرونهم لمصلحتهم. وتعتبر سوق الاتصالات الخلوية المربحة مؤشراً واضحاً على ذلك. كما إن عملية إثراء الاحتلال وأركانه اللبنانيين تتمّ على حساب المصلحة اللبنانية العليا حيث وصلت المديونية إلى أكثر من 27 مليار دولار، مما يشكّل 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدّر عجز الموازنة لعام 2001 بـ 51 في المئة. وعلى الرغم من استفحال الأزمة الاقتصادية، هناك حوالي مليون عامل سوري يثبّتون أقدامهم في لبنان ممّا يدفع الشبان الأصليين نحو الهجرة.

غير ان تصرّف الجيش الانقلابي هذا قد تسبّب بهروب الرساميل على نحو لم يسبق له مثيل. وتخشى مؤسسات التمويل الدولية من انخفاض حجم احتياطي النقد الأجنبي في لبنان إلى ما يقارب 460 مليون دولار في نهاية هذا العام، في حين كلّف دعم الليرة مصرف لبنان أكثر من 1،5 مليار دولار في غضون ثمانية أشهر.

وفي ظلّ هذه الظروف نتساءل: كيف السبيل إلى إقناع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وفرنسا والدول المانحة والمستثمرين، ناهيك عن الاغتراب اللبناني بدعم دولة تحاول جاهدة التشبث باحتلال أراضيها واستعجال إفلاسها وتعطيل المصالحة الوطنية وزرع الرعب بين رعاياها وانتهاك حقوق الإنسان ومبادئ دولة القانون ؟

ونظراً لهذا التوجه الانحرافي، أليس مشروعاً لفرنسا بأن تضع شروطاً وتطالب بضمانات لعقد القمة الفرنكوفونية في بيروت لئلا تظهر كدولة تبارك عسكرة النظام في لبنان؟